لدراسة ومراجعة القانون «5 لسنة 2005» مع نخبة من المختصين

لجنة المرافق البرلمانية تعقد أولى حلقاتها النقاشية حول قانون البلدية اليوم

تعقد لجنة المرافق العامة البرلمانية اليوم حلقتها النقاشية الأولى الخاصة بدراسة ومراجعة قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 مع نخبة من المختصين في بلدية الكويت والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة وأصحاب الخبرات في هذا المجال.

وقال مقرر لجنة المرافق النائب سعود الحريجي في بيان صحفي أمس ان الحلقة النقاشية الأولى ستتناول المحور الأول والخاص بالشؤون الخدمية والصحية المقدمة من بلدية الكويت للجمهور كخدمات فحص الأغذية والرقابة على الأسواق والمسالخ والنظافة العامة والزراعات التجميلية وغيرها.

واضاف "تحقيقا للمصلحة العامة وفك التشابك بين الاختصاصات وتبسيط الإجراءات فإن هناك ضرورة للعمل على تنقيح العديد من مواد القانون المتعلقة بالجوانب الخدمية والصحية والبيئية بحيث يراعى فيها إخراج ما هو اختصاص أصيل لجهات أخرى كوزارة التجارة ووزارة الأشغال والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية على سبيل المثال لا الحصر".

واشار الى اهمية ضبط الاختصاص الاصيل للبلدية ليتم على أساسه تطوير الخدمة والإبداع فيها مؤكدا ضرورة اعادة النظر في العديد من المواد بشكل جذري لفك التشابك في الاختصاص مع الجهات الحكومية الأخرى.

وحول الحلقة النقاشية الافتتاحية التي دشنها رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم الاسبوع الماضي قال ان "الحلقة كانت مثمرة جدا فقد حظيت بحضور عدد كبير من أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال العمل البلدي".

وأضاف ان الغانم اثنى على فكرة إقامة تلك الحلقات النقاشية مؤكدا اهمية استعانة السياسيين باصحاب الاختصاص والخبرات المهنية لإيجاد حلول مناسبة لأي قضية ذات طابع تخصصي.

وبين الحريجي أن الحضور اجمعوا على أهمية إجراء مثل تلك الجلسات الحوارية للوصول الى التعديل الأمثل للقانون والقابل للتطبيق واصفين خطوة مجلس الأمة لاسيما لجنة المرافق العامة بانها إيجابية ترتكز على العمل المهني السليم وهو الأمر الذي يجب استمراره كمبادرة جيدة في التعامل مع سائر التشريعات.

يذكر ان المشاركين في الحلقة الافتتاحية أكدوا أهمية معالجة ما تكشف عن التطبيق الفعلي للقانون الحالي من ثغرات تشريعية وضرورة تحديد مهام البلدية بصورة واضحة بما لا يتداخل واختصاصات الجهات الحكومية الأخرى.

جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة (تصوير: صالح محمد)

■ الحريجي: الحلقة ستتناول المحور الأول والخاص بالشؤون الخدمية والصحية المقدمة من البلدية

اللجنة أقرت مشروع قانون بتنظيم حملات الحج والعمرة

«التشريعية والقانونية» ترفض رفع الحصانة عن الفضل ودشتي

جانب من اجتماع لجنة الشؤون التشريعية (تصوير: صالح محمد)

قال مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب د. عبد الحميد دشتي ان اللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائبين نبيل الفضل وعبد الحميد دشتي بالأغلبية.

واوضح أن اللجنة أقرت مشروع قانون بتنظيم حملات الحج والعمرة ويهدف الى تشكيل لجنة عليا للحج تختص بمخالفات حملات الحج والعمرة وايضا حماية اصحاب الحملات وكذلك الحجيج.

واضاف تمت مناقشة مقترح محكمة الاسرة وهي معدة للتصويت عليها في الجلسة المقبلة وبين ان القانون يقوم على ركائز خمس يختصر الاجراءات في القاضي وخصوصية القضايا والتخصص حيث يكون هناك نيابة ومحاكم متخصصة وكذلك نهاية النزاع قبل الوصول للمحكمة وسرعة تنفيذ الاحكام والقرارات من مكتب تنفيذ الاسرة مشيرا الى ان كل ذلك يحمي الاسرة وسوف يتم التصويت على المشروع في الاسبوع المقبل لا سيما من المطالب الدولية للكويت.

وعلى صعيد استجواب الوزير المدعج اكد دشتي انه جاهز لتقديم استجواب آخر له اذا حاول الوزير المراوغة او عدم صعود المنصة واوضح انه سوف يكون متحدثا مؤيدا للاستجواب مؤكدا ان ما سوف يبديه سيكون بمثابة القشة التي تقصم ظهر البعير.

لمعالجة ارتفاع كثافة المراجعين والطلاب

حماد يقترح مواقف متعددة الأدوار للجامعة و«المعلومات المدنية»

تقدم النائب سعدون حماد باقترحين برغبة باستحداث مواقف متعددة الأدوار في الساحة المقابلة للهيئة العامة للمعلومات المدنية وكذلك نزع ملكية وتثمين البيوت المقابلة لجامعة الكويت بالخالدية واستغلال هذه المساحة لبناء مواقف متعددة الأدوار جاء فية الاتي:

نظرا لارتفاع كثافة المراجعين للهيئة العامة للمعلومات المدنية بمنطقة جنوب السرة، وحيث ان تلك الهيئة تخدم المواطنين والوافدين من اغلب المحافظات وذلك خلال الفترة الصباحية والمسائية ولعدم وجود مواقف سيارات تستوعب هذا الكم الهائل من سيارات المراجعين، مما يتسبب في عنائهم الشديد اثناء مراجعتهم لتلك الجهة ويجعلهم يلجأون إلى إيقاف سيارتهم في الأماكن الممنوعة

سعدون حماد

مما يتسبب في تكدسات مرورية وازدحامات شديدة في تلك المنطقة.

لذا فإنني اتقدم باقتراح لاستحداث مواقف متعددة الأدوار في الساحة المقابلة للهيئة العامة للمعلومات المدنية.

كما تقدم حماد باقتراح اخر لمعالجة ارتفاع الكثافة الطلابية بكليات جامعة الكويت بمنطقة الخالدية وعدم توافر مواقف تستوعب سيارات أعضاء هيئة التدريس والطلبة وأصبح من الصعب الحصول على مواقف قريبه من الحرم الجامعي، مما يجعل الطلبة يلجأون الى ايقاف سيارتهم في الأماكن الممنوعة و مواقف بيوت الأهالي المقابلة للجامعة، ويتسبب في حدوث اختناقات مرورية تعيقهم عن التزامهم بالحضور إلى القاعات الدراسية في الأوقات المحددة لهم كما تعيقهم عن متابعة العملية التعليمية داخل الجامعة

واقترح حماد نزع ملكية وتثمين البيوت المقابلة لجامعة الكويت بالخالدية واستغلال هذه المساحة لبناء مواقف متعددة الأدوار.

حتى تاريخ صدور حكم نهائي بعودته للعمل في الدعوى المرفوعة منه

نواب يقترحون معاشاً تقاعدياً للموظف خلال فترة تقاعده دون رغبة منه

تقدم كل من النواب فيصل الشايع وراكان النصف و احمد القضيبي و مبارك الحريص و خلف دميثير باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة تحمل الرقم "17 مكرر 1" الى الامر الاميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التامينات الاجتماعية بحيث يتاح للموظف معاشا تقاعديا خلال فترة احالته الى التقاعد دون رغبة منه و حتى تاريخ صدور حكم نهائي بعودته للعمل في الدعوى المرفوعة منه على أن تتحمل جهة عمله سداد المبالغ التي تسلمها من الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية خلال تلك الفترة.

و سيستفيد من المقترح و المقدم بصفة الاستعجال كل من تم احالته الى التقاعد دون رغبة منه و عاد الى عمله بحكم قضائي بات و ستتكفل جهة العمل الأصلية بدفع الرواتب التقاعدية التي استلمها الموظف من هيئة التامينات الاجتماعية خلال فترة التقاضي.

و اشارت المذكرة الايضاحية الى انه عندما يحال الموظف الى التقاعد بدون رغبة ويلجا الى القضاء لمحاولة العودة من جديد فان الدعوى قد تاخذ وقتا حتى يتم الفصل فيها سواء بالعودة الى عمله او بعدم احقيته في العودة.

وعند صدور حكم قضائي نهائي بعودة العامل مرة اخرى الى عمله مما يترتب عليه إلغاء قرار الاحالة للتقاعد تقوم المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بالمطالبة باسترداد رواتب الموظف المصروفة كمعاش تقاعدي خلال تلك الفترة.

على الرغم ان العامل لا يتقاضى ولن يتقاضى راتبا خلال تلك المدة من جهة عمله نظرا لان الاجر مقابل العمل وهو في حكم المتقاعد بعد اصدار قرار احالته للتقاعد.

لذلك اعد الاقتراح ليحتفظ العامل بحقه في المعاشات التقاعدية المصروفة له على ان تتحمل جهة عمله سداد تلك المبالغ التي تسلمها من المؤسسة العامة للتامينات خلال فترة التقاضي.

و يسري هذا القانون على كل الحالات السابقة على تاريخ العمل ممن أحيلوا للتقاعد دون رغبة منهم و عادوا الى عملهم بحكم قضائي وتمت مطالبتهم بعد ذلك من قبل مؤسسة التامينات الاجتماعية بسداد ما صرف لهم عن الفترة التي اعقبت قرار التقاعد و حتى عودته الى عمله مرة اخرى

فيصل الشايع

راكان النصف

مبارك الحريص

■ جهة عمله تتحمل سداد المبالغ التي تسلمها من التأمينات الاجتماعية خلال فترة التقاضي

في ظل الانخفاض الحاد والمستمر لأسعار النفط

العتيبي: إقرار جهاز المراقبين الماليين أصبح ضرورة حتمية

■ إقدام الحكومة على تخفيض الميزانية هو إجراء عفى عليه الدهر

فارس العتيبي

اكد النائب فارس سعد العتيبي ان اقرار جهاز المراقبين الماليين اصبح ضرورة حتمية في ظل الانخفاض الحاد والمستمر لأسعار النفط والذي ذلك على الميزانية العامة للدولة وعجز الحكومة عن ايجاد آلية لكبح جماح الإسراف والهدر الغير مبرر بالإنفاق العام بالجهات الحكومية وكذلك معالجة مخالفات ديوان المحاسبة المرصودة على تلك الجهات والمتكررة منذ سنوات ولازالت مستمرة، مؤكدا" ان إقدام الحكومة على تخفيض الميزانية هو اجراء عفى عليه الدهر وان الاداة الفاعلة والحقيقية هي المراقبين الماليين، مبينا ان هذه الاداة هي بيد الحكومة اصلا ولكن دون تفعيل، لذا على الحكومة تفعيل هذه الاداة من خلال التعاون مع المجلس لإقرار قانون جهاز المراقبين الماليين المدرج على اعماله ان كانت فعلا" تريد الإصلاح المالي والإداري في الدولة.

طنا يقترح السماح للموظفين ببيع إجازاتهم

تقدم النائب محمد طنا باقتراح برغبة بالسماح للموظفين المدنيين العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص ببيع جزء من رصيد إجازتهم الممنوحة لهم وجاء في الاقتراح ما يلي:

من مبدأ مصلحة العمل وانتفاع الموظف سواء في القطاع الحكومي او الخاص "المدنيين" وللحد من خروج الموظفين بإجازات طويلة تضر بمصلحة العمل.

لذا فإنني اتقدم باقتراح أن يسمح للموظفين المدنيين العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص ببيع جزء من رصيد إجازتهم الممنوحة لهم.

يرعى مصالحها وقضاياها ويحفظ حقوقها ومطالبها

العجمي: على الحكومة إيجاد قانون خاص بالعمالة المنزلية

دعا خالد الحميدي العجمي رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الحكومة الى الإسراع في إيجاد قانون خاص بالعمالة المنزلية ينظم علاقات عملها مع ارباب العمل ويرعى مصالحها وقضاياها ،ويحفظ حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ،ويحدد الشروط التي ينبغي ان تعمل في ظلها والظروف المعيشية والحياتية التي يجب تامينها لها للحفاظ على حقوقها المادية والمعنوية وكرامتها الإنسانية ويحررها من ظلم واستغلال بعض مكاتب استقدام العمالة المنزلية.

■ موقف السفارة الهندية كان امرأمتوقعاً في ظل غياب قانون ينظم علاقة العامل المنزلي ورب العمل

وقال العجمي ان موقف السفارة الهندية بشأن العمالة المنزلية كان امرا متوقعا في ظل غياب قانون ينظم علاقة العامل المنزلي ورب العمل ويحمي حقوقه من الانتهاكات التي تتعرض لها.

واشار العجمي الى ان الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان سوف تشارك في طاولة مستديرة بعنوان «التعاون للخروج من العزلة: وضع العمال المنزليين المهاجرين في لبنان والأردن والكويت» والتي تنظمها منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية وذلك في العاصمة الأردنية عمان بمشاركة ممثلون عن الحكومات ومنظمات العمال وشبكات العمال المنزليين غير الرسمية وخبراء وطنيون ودوليون في مجال التنظيم الذاتي للعمال.

وأكد العجمي ممثل الجمعية في الورشة ان منظمة العمل الدولية وكجزء من «إستراتيجية المناصرة الإقليمية لتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189 في الشرق الأوسط»، اعدت دراسة شاملة تحمل عنوان «التعاون للخروج من العزلة: حالة العمال المنزليين المهاجرين في لبنان والأردن والكويت» وتسعى إلى تحديد الأطر الحالية للتشريعات والسياسات، والهياكل المؤسسية والمشاريع القائمة على العضوية التي يمكن ان توفر للعمال المنزليين مساحة لتنظيم انفسهم اقتصادياً في الشرق الأوسط.

أشاد بجهود الوزير أبل وتعاونه في تقديم البدائل المناسبة إلى اللجنة

الكندري: «الإسكانية» وافقت على قانون من باع بيته

اجتماع اللجنة الاسكانية

مصطفى كامل

أعلن رئيس اللجنة الإسكانية البرلمانية النائب فيصل الكندري موافقة اللجنة بالأغلبية على القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن من باع بيته.

وأكد الكندري في تصريح للصحافيين بعد إجتماع اللجنة بأنه تم التوافق مع الحكومة على إلغاء أي تاريخ مسبق يعيق الإستفادة من هذا القانون لحين اصداره في الجريدة الرسمية مشيرا إلى أن اللجنة ستعمل جاهدة على إدراج التقرير في جلسة الأربعاء المقبل.

وقال «لقد صوت اغلب اعضاء اللجنة على قانون من باع بيته وقام بتسديد قرضه الإسكاني إلى بنك الإئتمان الكويت»، مبينا ألا تقل مساحة البيت عن 400 متر مربع ويكون كحق إنتفاع أو كحق ايجار للمستفيدين.

وأشاد الكندري بجهود وزير الإسكان ياسر ابل المبذولة وتعاونه في تقديم البدائل المناسبة إلى اللجنة، مبينا أن الوزير أبدى تفهما كبيرا لفتح المجال أمام المستفيدين من هذا القانون وعدم تقييدهم بتاريخ معين إلى حين صدوره في الجريدة الرسمية.